الحمد لله الذي تفرد في أزليته بعز كبريائه، وتوحد في صمديته بدوام بقائه، ونور بمعرفته قلوب أوليائه، وطيب أسرار القاصدين بطيب ثنائه، وأسبغ على الكافة جزيل عطائه، وأمن خوف الخائفين بحسن رجائه، الحي العليم الذي لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في أرضه ولا سمائه، القدير لا شريك له في تدبيره وإنشائه ، وأشهد أن لا اله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو علي كل شيء قدير. **ثم أما بعد .....**

تفرض التحديات والمستجدات والمتغيرات الدولية، على دول العالم، خاصة الدول النامية، إرساء النظم والتشريعات التي تساعد ع لى تحقيق الكفاءة التخصيصية المثلى للموارد الاقتصادية وزيادة **الاستثمارات** ومعدلات **التراكم الرأسمالي**، من أجل حفز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية وعدالة توزيع الدخول، وبما يسمح بصياغة رؤية مستقبلية لآفاق ومجالات **التنمية الاقتصادية** ، التي احتلت مكان الصدا رة في اهتمامات الدول، في ظل هذه المتغيرات ، خاصة في ا لدول التي تعاني من اتساع فجوة الموارد المحلية (الادخار – الاستثمار)[1].

وفي ظل تراجع دور المنح والإعانات الأجنبية بعد انهيار سور برلين والإتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩م وانتهاء الحرب الباردة، أصبحت الدول النام ية تسعى لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في ظل انخفاض معدلات الادخار المحلي، كما أثبتت التجارب الدولية، في ظل المديونية الخارجية لدول العالم الثالث في ثمانينات القرن العشرين ، مدى خطورة الاعتماد على الاقتراض الخارجي، ومما يستتبعه من أعباء خدمة الديون.

لذلك اتجهت الكثير من الدول النامية إلى تهيئة بيئة أعمال مواتية ومناخ استثماري جاذب للاستثمار الأجنبي، واتخذت العديد من السياسات المحفزة على جذب هذه الاستثمارات، من خلال **الإصلاحات المؤسسية** ودعم دور الدولة التنظيمي في حقوق الملكية وحماية التعاقدات ومحاربة الفساد (الرشاوى) في الأجهزة الإدارية الحكومية، من أجل تخفيض تكلفة المعاملات ، وتفعيل **معايير الحوكمة** من إفصاح وشفافية وسيادة القانون، كما بذلت الجهود لتذليل كافة العقبات التي تواجه المستثمر المحلي والأجنبي ، من أجل استخرا ج التراخيص وإجراءات التسجيل وال تعاقد، وقدمت الكثير من الحوافز والمزايا والضمانات اللازمة لاستقطاب هذه الاستثمارات.

---

(١) وهو ما ألجأها إلى مصادر خارجية للتمويل تتمثل في الإعانات والقروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لسد فجوتي الموارد المحلية والنقد الأجنبي. **لمزيد من التفصيل راجع:**
د/ محمد حافظ الرهوان، **التنمية الاقتصادية ومسئولية الحكومة عن تحقيق التقدم**، بدون دار نشر، ٢٠٠٦، ص ١٣٦.
د/ عدنان غانم، د / لبنى حسين صالح المسيبلي، **دور الاستثمارات المباشرة في التنمية الاقتصادية – في الجمهورية اليمنية**، بحث منشور بمجلة كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء – اليمن، المجلد (١٩)،العدد الثاني، ٢٠٠٣، ص ١٦٨.

وقد جاء هذا التوجه متوافقا ًمع أفكار العديد من الاقتصاديين الذين يرون في الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل صور التمويل الخارجي لل تنمية، باعتباره ليس وسيلة لانتقال رؤوس الأموال إلى الدول النامية فحسب، بل ناقلاً للكثير من الفنون الإنتاجية والأساليب الإدارية والتنظيمية الحديثة ، والمساهمة في تحسين الكفاءة الاقتصادية للدول المضيفة ، من خلال زيادة **درجة التنافسية** ودعم **قدراتها التصديرية** ، فضلا ًعن المشاركة في توفير مقومات **التنمية المستدامة** والتي تفتقر إليها تلك الدول.

هذا وقد شهدت الساحة العالم ية خلال السنوات الأخيرة صراعاً وتنافساً لجذب **الاستثمارات الأجنبية المباشرة Les investissements direct étrangers [IDE]**، والتي تزايدت أهميتها مع اتجاه اقتصاديات ال عالم نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح ، وإزالة القيود أمام التجارة الدولية ودعم المنافسة ، وتراجع دور الدولة في العديد من دول العالم، والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر، التي تعتمد على جذب الاستثمار الخاص كأحد الآليات الأ ساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الا قتصادي ، حتى أن أصبحت **الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، في ظل التحديات المعاصرة والتحولات الاقتصادية العالمية، أكثر الصور تعبيراً عن اقتصاديات المشاركة الدولية والنمط السائد في التمويل الخارجي للتنمية(١).

ومن ثم أصبحت **الاستثمارات الأجنبية المباشرة** من أفضل طرق ووسائل التمويل الأجنبي، بل أصبحت الوسيلة التمويلية الوحيدة التي تسعى اليوم إلى اجتذابها كافة دول العالم، سواء المتقدمة أم النامية، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ٢٠٠٨، إذ باتت تتسابق كافة الدول، خاصة النامية، في جذب هذه الاستثمارات لتح قيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتقدم لها كافة الضمانات القانونية، التي توفر للمستثمر الأجنبي مناخاً ملائماً.

وأصبح بالتالي تحفيز **الاستثمارات الأجنبية** وجذبها إلى الدول النامية، ومنها مصر، من أهم تحديات واضعي السياسيات وصانعي القرار (٢)، والذين علىهم أن يتعرفوا على ما يحفز هذه الاستثمارات ويشجعها على ا لانسياب إلى تلك الدول، وما يعوق هذا الانسياب، والعمل على إزالة هذه العوائق ، أو على الأقل التخفيف من حدتها، مما يجعل الدول النامية على وجه الخ صوص ، تستعين بكافة الوسا ئل المتاحة لجذب هذه الاستثمارات ، سواء كانت في شكل حوافز ضريبية أم حوافز غير ضريبية، من أ جل المساهمة في حفز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.

---

(١) د/ ماجدة أحمد شلبي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي التاسع عشر، **قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة** ، كلية القانون – جامعة الإمارات العربية المتحدة ، المنعقد خلال الفترة ٢٥ – ٢٧ أبريل ٢٠١١، ص ١٥.

(٢) حيث إنها تمثل تحدياً حقيقياً لرجال المال لتدبير التمويل اللازم بالصور والآجال والأسعار المناسبة ، لتحقيق مع دلات الاستثمار والتنمية المرجوة.

ونظراً لأ همية **السياسة الضريبية** ودورها الهام والحيوي في إطار كل من السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية – باعتبارها أداة محفزة ومشجعة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتؤثر تأثيراً مباشراً في اقتصاديات المشروع الاستثماري بصفة عامة، وفي عوائده بصفة خاصة، مما يجعل منها عاملاً ها ماً ومؤثراً في المناخ الاستثماري – فقد لجأ ت إليها العديد من الدول ، من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، وعدالة توزيع ا لدخول والثروات، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد القومي، في ظل سياسة الحوافز والإعفاءات الضريبية، التي أصبحت من العوامل المؤثرة والفعالة في جذب وتحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية، من أجل حفز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية(١).

مما يتطلب بالتالي تحديث الاتجاهات المعاصرة في **السياسة الضريبية** ، من أجل مواكبة المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والمالية على المستوى الإقليمي والدولي، وفي ظل بيئة الأعمال و الهناخ الاستثماري العالمي ، مع ضرورة وضع أهداف معينة تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء استخدام هذه السياسة، أ و بمعنى أخر تحديد الأحوال والظروف والمشروعات التي يعتبر الحافز فيها أكثر ايجابية وفاعلية، والوقوف على الحجم الأمثل لاستخدام هذه الإعفاءات والحوافز الضريبية، في جذب الاستثمارات وتعبئة المدخرات (٢)، وذلك من خلال إصلاح النظم الضريبية، كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

ولأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الضريبية في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في مصر، كان اختياري لهذا الموضوع **"دور السياسة الضريبية في جذب رؤوس الأموال الأ جنبية لحفز التنمية الاقتصادية ".** وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم بحث موضوع وعنوان الدراسة في ضوء السياسة الضريبية في مصر، م ع التعرض للسياسات الضريبية في بعض الدول ، ومدى فاعليتها في جذب وتشجيع الاستثمار ات الأجنبية ، في ظل العوامل والمحددات الأخرى الجاذبة للاستثمار ، وتأثرها بالمستجدات والمتغيرات العالمية، ومدى تحقيق تلك الاستثمارات للأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها الدول المضيفة، ومنها مصر، من أجل حفز النمو وتحقيق التنمية.

---

(١) راجع : د/ رمضان صديق محمد، **الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار** ، مجلة التشريع المالي والضريبي، القاهرة، العدد ٣١٦/٣١٥، السنة ٤٦، مايو – أغسطس ١٩٩٨، ص٩.

د/ نعيم فهيم حنا، **ترشيد سياسة الإعفاءات الضريبية - نموذج مقترح بهدف ترشيد الاستثمارات الأجنبية في مصر** ، المؤتمر الضريبي الثامن "التحضيري"، الأنظمة الضريبية وسياسات الاستثمار في إفريقيا، مصلحة الضرائب، وزارة المالية، القاهرة، المنعقد خلال الفترة ١٩-٢٠ نوفمبر ١٩٩٦م، ص ١٣٥.

(٢) د/ صفوت عبد السلام عوض الله، **الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار والتنمية في مصر** ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣ .

* الإطار العام للدراسة:

أولاً: مشكلة الدراسة:

تنامى الاهتمام في السنوات الأخيرة **بالاستثمارات الأجنبية المباشرة** ، خاصة مع تزايد تدفقاتها وتحول القوى الاقتصادية نحو البلدان النامية، وذلك في ظل المستجدات والمتغيرات الاقتصادية التي طرأت على الدول والتكتلات ا لاقتصادية الإقليمية والعالمية. وقد أثبتت العديد من التجارب الدولية أن **الاستثمار الأجنبي المباشر** ، يعد وسيلة ملائمة للحصول على **رؤوس الأموال** و**التكنولوجيا** و**زيادة القدرة التنافسية** ودعم **قدراتها التصديرية** ، فضلا ً عن المشاركة في توفير مقومات **التنمية المستدامة** وحفز النمو الاقتصادي ، خاصة في ا لدول التي تعاني من اتساع فجوة الموارد المحلية (الادخار – الاستثمار).

وفي ظل تراجع دور المنح و الإعانات الأجنبية ، وما يرافقها عادة من تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية، تؤدي للإضرار باقتصاديات الدول النامية، ما يتطلب اتخاذ السياسات اللازمة لتهيئة بيئة الأعمال المواتية والمناخ الجاذب للاستثمار ، وذلك من خلال تفعيل دور **السياسة الضريبية** ، باعتبارها أحد أه م أدوات **السياسة المالية والاقتصادية** للدولة، في ظل سياسة الحوافز والإعفاءات الضريبية، التي أصبحت من العوامل المؤثرة والفعالة في جذب وتحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية، من أجل حفز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.

وبالتالي كان ضرورياً إلقاء الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الضريبية، بما تملك من مزايا وحوافز و إعفاءات ضريبية ، على جذب وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية ، ومدى تأثرها بالمستجدات والمتغيرات التي ظهرت في ظل العولمة الاقتصادية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

ثانيا ً: أهمية الدراسة:

تسعى الدول النامية، ومنها مصر، إلى إتباع **خطط للتنمية الطموحة** التي تتبناها الدول في المرحلة القادمة، وذلك من خلال الاختيار السليم للمشروعات التنموية القومية ، بما يعظم المردود الاقتصادي، والتي تتطلب موارد تمويلية ضخمة، تفوق القدرات المحلية. ولذا كان اتجاه صانعي القرار السياسي إلى سد هذه الفجوة ، من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار، والانطلاق على مسار النمو الاقتصادي السريع والمتواصل.

لذلك، تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولة توضيح الدور الحيوي الذي يمكن أن تقوم به **السياسة الضريبية** في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية ، ومنها مصر، ودرجة تأثيرها بالنسبة للعوامل والمحددات الأخرى الجاذبة للاستثمار، مع

تحليل وتقييم لسياسة الحوافز والإعفاءات الضريبية الواردة في التشريع المصري وتشريعات بعض الدول، ومدى فاعليتها في جذب وتشجيع الاستثمار، وتأثرها بالمستجدات والمتغيرات العالمية، ومدى تحقيق الاستثمارات الأجنبية للأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها الدول المضيفة، من أجل حفز النمو وتحقيق التنمية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يمكن إرجاع أهم أهداف هذه الدراسة إلى عدة نقاط، منها:

- بيان مدى حاجة البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية ، وعوامل جذ ب، وصور انتقال هذه الاستثمارات إلى تلك الدول.
- التعرف على العوامل والمحددات المؤدية إلى خلق بيئة أعمال مواتية ومناخ استثماري جاذب للاستثمار.
- تسليط الضوء على أهم الحوافز الضريبية الواردة ف ي التشريعات الضريبية وتشريعات الاستثمار في البلدان النامية عامة وفي مصر على وجه الخصوص.
- توضيح أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به السياسة الضريبية في جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر والبلدان النامية ، ومدى درجة تأثيرها وترتيبها من العوامل الأخرى المحددة للاستثمار.
- تقييم دور السياسة الضريبية ، في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية، من خلال التعرف على أهم الآثار الايجابية والسلبية للسياسة الضريبية على الاستثمارات الوطنية والأجنبية، أي متى تكون السياسة الضريبية عامل جاذب أو طارد للاستثمار الوطني والأجنبي؟
- التأكيد على أهمية دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التكوين الرأسمالي للدول المضيفة ، واجتذاب التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة والمهارات التنظيمية والإدارية وتحسين الكفاءة الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية للصادرات، والحد من اختلالات سوق العمل.
- التأكيد على دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نشر المعرفة والإبداع التقني وفي دعم عمليات البحوث والتطوير R&D والابتكار كهدف رئيسي لتحقق النمو الاقتصادي.
- تحديد أهمية دور الاستثمارات الأجنبية المباشر ة في تنمية الاقتصاد المصري في ظل الحوافز والعوامل والمحددات المؤدية إلى جذب وتشجيع هذه الاستثمار ات، وتأثيرها على حفز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.

رابعاً: فروض الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفروض التالية:

- إن تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر قد أصبح ضرورة هامة في ظل فجوة الموارد المحلية (الادخار - الاستثمار).
- إن اندماج مصر في الاقتصاد العالمي قد أصبح ضرورة تقتضيها المستجدات والمتغيرات والتحديات على المستوى العالمي.
- إن نجاح أية سياسة ضريبية في تحقيق أهدافها يتوقف على دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، المحلي والإقليمي والدولي، الذي ستعمل السياسة الضريبية في ظله، وتؤثر فيه وتتأثر به، وتحديد الأهداف المراد تحقيقها، واستخدام الآليات والأدوات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف.
- إن السياسة الضريبية، يمكن أن يكون لها دوراً هاماً ومؤثراً في جذب وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، إذا تضمنت في طياتها منظومة متكاملة ومتوافقة ومرنة من الحوافز والإعفاءات الضريبية المناسبة، وذلك بجانب العوامل الأخرى المؤثرة على قرار الاستثمار، بحيث تحقق التوازن بين مصلحة المستثمر، ومصلحة البلد المضيف.
- الاستفادة من التجارب الدولية في حفز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، مع ضرورة إصلاح السياسة الضريبية، من أجل استكمال هيكل الإصلاح الاقتصادي وحفز النمو.
- إمكانية وضع سياسية ضريبية متوافقة و ملائمة ، من أجل جذب وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على الاستثمار في مصر.

خامساً: منهج الدراسة:

لعل من الملائم أن تعتمد هذه الدراسة على أسلوب **المنهج العلمي المقارن** ، والذي يرتكز على أسلوبي الاستقراء والاستنباط، فكلاهما يتفقان مع البحث العلمي في مجال المالية العامة والتشريع الضريبي.

حيث اتبعت الدراسة **المنهج الاستقرائي** الذي يعتمد على ملاحظة ومعرفة الواقع ، ومحاولة استقراء لبعض النظريات التي تفسر سلوك هذا الواقع، وقد استخدمته الدراسة عند عرض ماهية السياسة الضريبية والاستثمار ، وعرض الحوافز الضريبية الواردة في التشريعات الضريبية وتشريعات الاستثمار، **والمنهج الاستنباطي** الذي يقوم على تحليل للمعلومات والبيانات واستخلاص الحقائق منها، لفهم الحاضر والإلمام بمتغيراته، والتنبؤ بالمستقبل واحتمالاته ، وقد استخدمته الدراسة في تحليل الحوافز والإعفاءات الضريبية ، واستخلاص أوجه القصور والضعف، وتوضيح أثرها على جذب وتشجيع الاستثمارات

الوطنية والأجنبية، وأثر هذه الاستثمارات على اقتصاديات الدول المضيفة، وطرق إصلاح السياسة الضريبيةِ، وتجنب سلبيات الاستثمار الأجنبي، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، لجأت الدراسة إلى استخدام **المنهج التاريخي** ، لاستعراض مراحل التطور التاريخي للسياسة الضريبية، من ضريبة ونظام ضريبي، في ظل مراحل الفكر الاقتصادي المختلفة، وكذا التطورات المختلفة التي طرأت على التشريعات الضريبية وغيرها من التشريعات ذات العلاقة، والتي كان لها تأثيرات مختلفة على حفز وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أن الدراسة قد اتبعت **المنهج المقارن** لإجراء مقارنة بين التشريع ات الضريبيةِ المتعاقبة، وبعض الحوافز الأخرى الواردة بتشريعات الاستثمار، وذلك في مجمل ما يتعلق بأثرها على جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي، من أجل حفز النمو وتحقيق التنمية.

سادساً: تقسيم الدراسة:

حتى يتسنى الإلمام بالجوانب المختلفة لموضوع الرسالة، فقد قسمت الدراسة إلى فصل تمهيدي وبابين، على أن تسبقهم **مقدمة**، وتتبعهم **بخاتمة**.

فمن خلال **الفصل التمهيدي** تناولت الدراسة توضيح ماهية السياسة الضريبية، من ناحية مفهومها وأهدافها وأدواتها وعلاقتها بالاستثمار، وماهية الاستثمار، من حيث مفهومه وأنواعه والعوامل والمحددات المؤدية إلى جذبه، ومعوقات وضمانات وحوافز الاستثمار.

وتناول **الباب الأول** دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار، مع التعرض لماهية هذه الحوافز وصورها وأشكالها في التشريع المصري وتشريعات بعض الدول ، سواء تشريعات الضريبة المباشرة أم غير المباشرة، أو تشريعات الاستثمار.

ثم تعرضت الدراسة من خلال **الباب الثاني** لأثر السياسة الضريبيةِ على الاستثمار الأجنبي، ومدى فاعليتها في جذب وتشجيع الاستثمار، مع وضع رؤية إستراتيجية لإصلاح النظام الضريبي والإدارة الضريبية، وأهم الآثار الاقتصادية المترتبة على سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي وأثرها على الاقتصاد المصري.

والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم النصير،